مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع)

٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد السابع عشر

٢٠٢٥/٤/٢٠

التحليل المكاني لظاهرة انتشار المخدرات وعقوباتها القانونية في محافظة النجف

Spatial analysis of the phenomenon of drug proliferation and its legal penalties in Najaf Governorate

الباحث سجاد تحسين نعمه الحمداني

Researcher Sajjad Tahseen Nemah Al-Hamdani

sa2318700@gmail.com

الباحثة سارة علي عبد الجبوري

Researcher Sarah Ali Abdul-Jubouri

alialialdguvet44@gmail.com

Abstract

The phenomenon of drug proliferation is one of the most complex and dangerous issues facing society. It can cost the state substantial amounts, weakening the economy and having serious repercussions on social, economic, health, psychological, and security aspects. Due to the numerous crises in Najaf province and the deteriorating security situation, the administrative borders with neighboring provinces have become less secure, allowing drug traffickers to devise criminal methods for smuggling and distributing these substances throughout most areas of the province. Drugs have a severe impact on the Najafi community, especially targeting the crucial youth demographic, who are the most likely to abuse drugs. Instead of becoming tools for building society, they have turned into instruments for its destruction and disintegration. This research aims to understand the spatial distribution of drug phenomena, their temporal and spatial variations, their causes, and the means to combat them in Najaf province from 2020 to 2024. The researchers adopted a descriptive-analytical approach, relying on data collection and information related to the research topic, followed by statistical analysis.

الملخص

تعد ظاهرة انتشار المخدرات من المشاكل الأكثر تعقيداً وخطورة على المجتمع، وقد تكلف الدولة اموالاً طائلة تسبب في اضعاف الاقتصاد ولها اثارها الخطيرة على المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والأمنية، وبسبب كثرة الازمات التي تمر بها محافظة النجف وتردي الوضع الأمني فيها مما أدى الى أضعف تأمين الحدود الإدارية مع بعض المحافظات المجاورة لها مما فسح المجال امام مروجو المخدرات لابتكار أساليب إجرامية في تهريب وإدخال هذه المواد وترويجها في اغلب مناطق المحافظة، وللمخدرات تأثير خطير على المجتمع النجفي ربما لكونها تستهدف الفئة الأهم وهي فئة الشباب فهم اكثر تعاطياً للمخدرات وبدلاً من ان يصبح الشاب أداة لبناء المجتمع اصبح أداة لهدمه وتفككه, وتمثله هدف البحث بمعرفة التوزيع المكاني لظاهرة المخدرات واختلافها مكانياً وزمانياً بحسب وحداتها الإدارية للمدة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤) وانواعها وعقوباتها القانونية وسبل معالجتها في محافظة النجف, فقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب جمع البيانات والمعلومات التي تخص موضوع البحث بعد ذلك تحليلها بالأساليب الإحصائية.

المقدمة

مشكلة البحث: تتمثل بالسؤال الرئيس الاتي: هل يوجد تباين مكاني وزماني لظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة النجف بحسب وحداتها الإدارية؟ وتتفرع منها مشاكل ثانوية تتمثل بما يلي:

١- ما واقع التوزيع الجغرافي للمتعاطين في محافظة النجف وهل يختلف زمانيا ومكانيا؟

٢- ما هي أنواع المخدرات الأكثر انتشاراً في محافظة النجف؟

٣- هل توجد عقوبات القانونية بحق الاتجار والمتعاطين بالمخدرات في المحافظة؟

فرضية البحث: تتمثل الفرضية الرئيسة للبحث ان هنالك تباين في حجم الظاهرة المدروسة ومعدلاتها مكانيا وزمانيا في محافظة النجف بحسب وحداتها الإدارية وان اتجاه التغير فيها هو نحو الارتفاع التدريجي وعلى مر السنين وتتفرع منها فرضيات ثانوية هي:

١- يختلف توزيع المتعاطين المخدرات مكانيا وزمانيا في محافظة النجف.

٢- توجد نوعين من المخدرات هي الأكثر انتشاراً في محافظة النجف (الكريستال والكبتاجون).

٣- نعم توجد عقوبات قانونية بحق الاتجار والمتعاطين بالمخدرات في المحافظة.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة أماكن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وتركيزها حسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف، كما يهدف الى معرفة أنواع المخدرات السائدة في المحافظة، كما يهدف البحث الى معرفة العقوبات القانونية بحق الاتجار ومتعاطين بالمخدرات.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث في دراسة ظاهرة تعاطي المخدرات كمشكلة اجتماعية كبرى افرزتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والتي انتشرت بشكل كبير بين فئة الشباب الذين يعتبرون العمود الفقري للمجتمع، اذ تؤثر ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات على المجتمع ككل اذ تؤدي الى انهيار وتفكك الاسر وكذلك تؤدي الى ارتكاب الجرائم بحق المجتمع مما يهدد امنه واستقراره.

منهجية البحث: تعرف منهجية البحث بانها الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة[١] فقد اتبع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الاحصائي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة ظاهرة تعاطي المخدرات لغرض معرفة النسب المئوية والمعادلات الرياضية التي تستخدم في

توزيع هذه الظاهرة, وأيضا تم الاعتماد على برنامج نظم المعلومات الجغرافية في رسم الخرائط وعملية توزيع الظاهرة المدروسة.

حدود منطقة البحث: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة النجف التي تضم اداريا أربعة اقضية تتبعها ست نواحي هي قضاء النجف يتكون من مركز قضاء النجف وناحيتي الحيدرية والشبكة وقضاء الكوفة

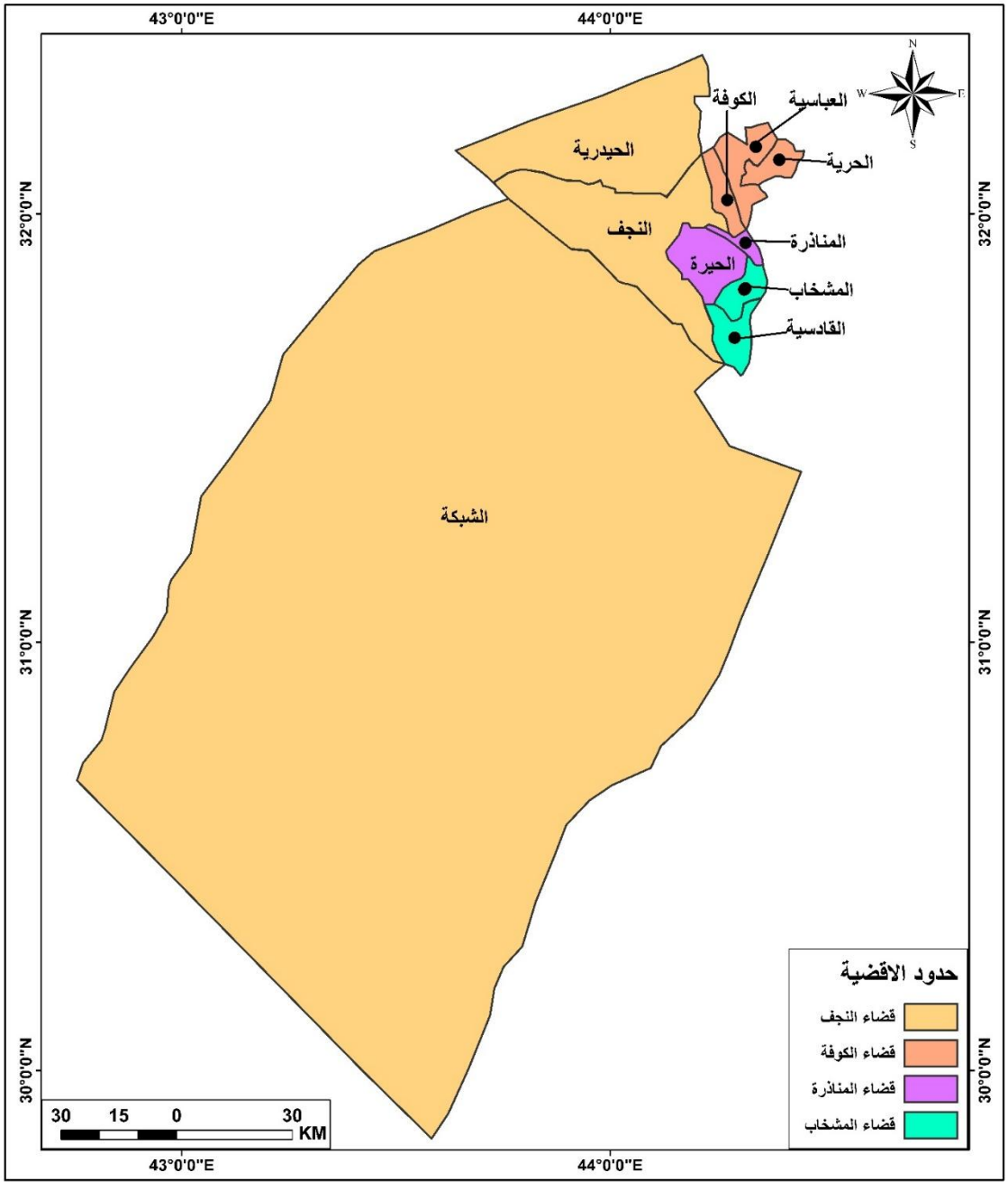

يضم مركز قضاء الكوفة وناحيتي العباسية والحرية، اما قضاء المناذرة فيضم مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة، وقضاء المشخاب يضم مركز قضاء المشخاب وناحية القادسية كما موضح في خريطة (١)، اما الحدود الزمانية تمثلت بالبيانات الخاصة بالمخدرات للمدة (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

خريطة (١) الوحدات الإدارية لمحافظة النجف

المصـــدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمســـاحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ باستخدام برنامج Arc Map10.6

اولاً: مفهوم المخدرات التعريف اللغوي للمخدرات هي كل ما يستر العقل ويغيبه, اما التعريف العلمي للمخدرات هي مواد طبيعة او مصنعة تحتوي على عناصر مخدرة او مسكنة او مهلوسة تستخدم عادةً لأغراض طبية، اما في حالة اســـتخدامها لأغراض أخرى فأنها تؤدي الى التعود على تعاطيها او الإدمان عليها مما يؤثر سلباً على صحة الفرد والمجتمع مادياً واجتماعياً ومعنوياً وامنياً[٢], اما التعريف القانوني للمخدرات هي مجموعة من المواد التي تســـبب الإدمان وتســـمم الجهاز العصـــبي، ويحظر تداولها او زراعتها او تصـــنيعها الا لأغراض يحددها القانون وتشـــمل الافيون ومشـــتقاته والحشـــيش وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات ولا تصنف المهدئات والمنومات ضمن المخدرات على الرغم من انها مع الاستمرار في استعمالها بشكل خاطئ وبدون وصفة طبية تسبب الإدمان[٣].

ثانياً: التوزيع المكاني لظاهرة تعاطي المخدرات حسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف (٢٠٢٠- ٢٠٢٤) : تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من أخطر المشـــاكل التي تواجه مجتمع محافظة النجف لما لها من اثار سلبية تهدد حياة الفرد المتعاطي واسرته لذا فأن مكافحتها والقضاء عليها يتطلب الكثير من الجهود المبذولة من قبل الاسرة والجهات الأمنية لكون هذه الظاهرة تستهدف الفئة الشابة وهذا يمثل خطراً حقيقياً يهدد مستقبل هذه الفئة لأثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع، وتم الاستعانة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في عملية التوزيع حسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف والبالغ عددها (٤) وحدات مكانية مستقلة عن بعضها البعض, فتبين من خلال الجدول (١) وخريطة (٢) ان قضاء النجف سجل أعلى النسبة للمتعاطين في عام ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٦٪ متعاطي، لكنه شهد انخفاضًـــا ملحوظًا في ســـنة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، لتصـــل النســـبة إلى ٥٧٪ متعاطي في ســـنة ٢٠٢٣ و ٥٤٪

متعاطي في سنة ٢٠٢٤, هذا يعود الى ان قضاء النجف يعتبر من المدن الكبيرة التي تشهد حركة اقتصادية ونشاط تجاري كبير، بسبب موقعها الديني والتاريخي كمركز مهم للشيعة في العراق، وهذا النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى توفر فرص عمل أكثر تنوعًا ولكن في الوقت نفسه قد تزداد الضغوط النفسية والاقتصادية على السكان، مما قد يدفع البعض إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من ضغوط الحياة, اما في قضاء الكوفة فبقيت النسبة ثابتة إلى حد ما، مع تذبذب بسيط بين ٣٣٪ و ٣٨٪ متعاطي فسجلت أعلى نسبة في سنة ٢٠٢٣ (٣٨٪) متعاطي وأدنى نسبة سجلت في سنة ٢٠٢١ (٣٢٪) متعاطي, اما في قضاء المناذرة اظهرت النسب ثباتًا نسبيًا في هذا القضاء، حيث تراوحت النسب بين ٥٪ و ١٠٪ في الأعوام المختلفة، مع أقل نسبة للمتعاطين سجلت في سنة ٢٠٢١ (٥٪) وأعلى نسبة سجلت في سنة ٢٠٢٣ (١٠٪) متعاطي, اما في قضاء المشخاب كانت النسب في هذا القضاء منخفضة نسبيًا، مع تذبذب طفيف للمتعاطين بين ٣٪ و ٥٪ متعاطي ولم تتغير بشكل كبير خلال سنوات الدراسة, وهذا يعود الى ان قضاء المشخاب يعتبر من المناطق الزراعية التي قد تفتقر إلى بعض الأنشطة الاقتصادية الموجودة في قضاء النجف، فإن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والتجاري يمكن أن يقلل من التوترات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات, كما أن اقتصار الأنشطة الاقتصادية على الزراعة يمكن أن يعزز من التماسك الاجتماعي والتقاليد المحلية التي قد تمنع انتشار المخدرات في القضاء.

جدول (١) التوزيع المكاني لأعداد المتعاطين حسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

الوحدات الإدارية	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
قضاء النجف	٤٢%	٦٧٪	٩٦٪	٥٧٪	٥٤٪
قضاء الكوفة	٣٧%	٣٢٪	٣٣٪	٣٨٪	٣٤٪
قضاء المناذرة	٧٪	٥٪	٧٪	١٠٪	٧٪
قضاء المشخاب	٣٪	٣٪	٥٪	٤٪	٥٪

المصدر: بالاعتماد على دوائر محافظة النجف، بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤.

خريطة (٢) التوزيع المكاني لأعداد المتعاطين حســـب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

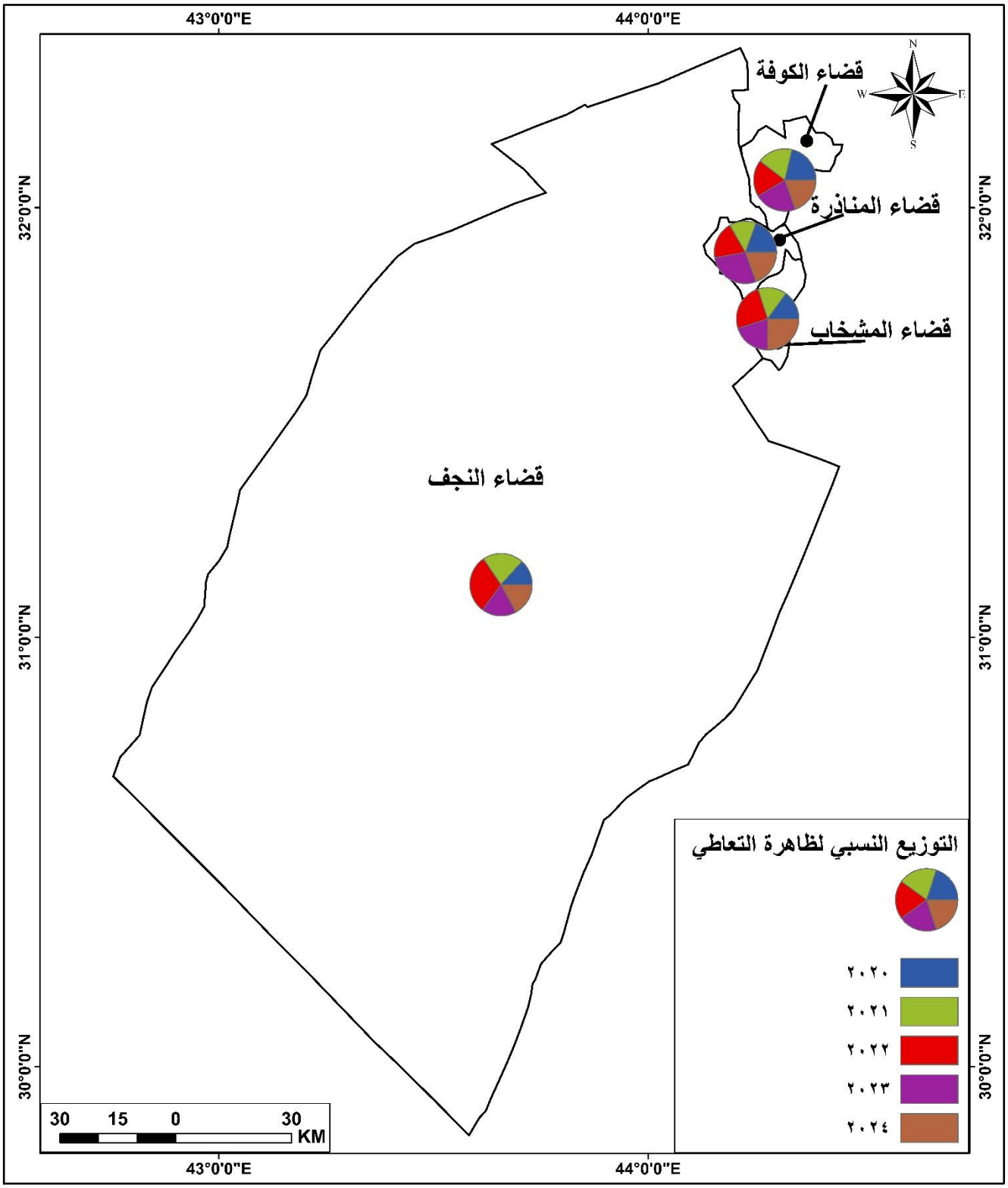

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (١) وبرنامج Arc Map 10.6

ثالثاً: التوزيع العددي والنسبي لظاهرة تعاطي المخدرات حسب الجنس والحالة العمرية : يتضح من الجدول (٢) والشكل(١) ان اعداد المتعاطين حسب الجنس بلغ حوالي ١٧٩٦ متعاطي ففي سنة ٢٠٢٠ لم تسجل حالة تعاطي للإناث بينما بلغ عدد الذكور المتعاطين حوالي ٣١٦ من أصل المجموع الكلي ٣١٦ متعاطي، اما في سنة ٢٠٢١ بلغت عدد الاناث المتعاطيات حوالي ٨ وعدد الذكور ٤٠٤ من أصل المجموع الكلي ٤١٢ متعاطي، اما في سنة ٢٠٢٢ بلغت عدد الاناث المتعاطيات ١٢ وعدد الذكور المتعاطين ٤٢١ متعاطي من أصل المجموع الكلي ٤٣٣ متعاطي، اما في سنة ٢٠٢٣ بلغت عدد الاناث المتعاطيات حوالي ١٥ وعدد الذكور المتعاطين ٤٠٦ من أصل المجموع الكلي ٤٢١ متعاطي، اما في سنة ٢٠٢٤ بلغت عدد الاناث المتعاطيات حوالي ٨ وعدد الذكور المتعاطين ٢٠٦ من أصل المجموع الكلي ٢١٤ متعاطي, اما توزيع المتعاطين حسب الحالة العمرية يتم تقسيمها الى تلاث فئات هي: الفئة الأولى اقل من ١٨ سنة فسجلت نسبة المتعاطين الذين أعمارهم اقل من ١٨ سنة في السنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٤ ٥٪ من المتعاطين ما عدا سنة ٢٠٢٣ سجلت ٧٪ من المتعاطين بأعمار اقل من ١٨سنة, اما الفئة الثانية هما المتعاطين بأعمار تتراوح من ١٨-٣٠ سنة ففي سنة ٢٠٢٠ بلغت حوالي ٦٥٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٧٠٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ٧٥٪ وفي سنة ٢٠٢٣ بلغت ٨٠٪, اما الفئة الثالثة هما المتعاطين بأعمار تتراوح من ٣٠-٥٠ سنة ففي سنة ٢٠٢٠ بلغت ٣٠٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٢٥٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ٢٠٪ وفي سنة ٢٠٢٣ بلغت ١٣٪ وفي سنة ٢٠٢٤ بلغت ٢٥٪. نستنتج من ذلك ان الاختلاف في نسبة تعاطي المخدرات بين الذكور والإناث تتأثر بعدة العوامل البيولوجية والاجتماعية والنفسية، في حين أن النساء قد يكن أقل عرضة للمخاطر من حيث تعاطي المخدرات، إلا أن هذا لا يعني أنهن معزولات عن المشكلة، قد يشهد المجتمع النجفي تغيرات في المستقبل حيث تبدأ الإناث في المشاركة بنسب أعلى في تعاطي المخدرات بسبب تغييرات اجتماعية أو ثقافية.

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لأعداد المتعاطين حسب الجنس والحالة العمرية (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

السنوات	الجنس			الحالة العمرية		
	اناث	ذكور	المجموع الكلي	اقل من ١٨سنة	من١٨- ٣٠ سنة	من ٣٠-٥٠ سنة
٢٠٢٠	لا يوجد	٣١٦	٣١٦	٥٪	٦٥٪	٣٠٪
٢٠٢١	٨	٤٠٤	٤١٢	٥٪	٧٠٪	٢٥٪
٢٠٢٢	١٢	٤٢١	٤٣٣	٥٪	٧٥٪	٢٠٪
٢٠٢٣	١٥	٤٠٦	٤٢١	٧٪	٨٠٪	١٣٪
٢٠٢٤	٨	٢٠٦	٢١٤	٥٪	٧٠٪	٢٥٪

المصدر: بالاعتماد على دوائر محافظة النجف*، بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤.

شكل (١) التوزيع العددي لأعداد المتعاطين حسب الجنس (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

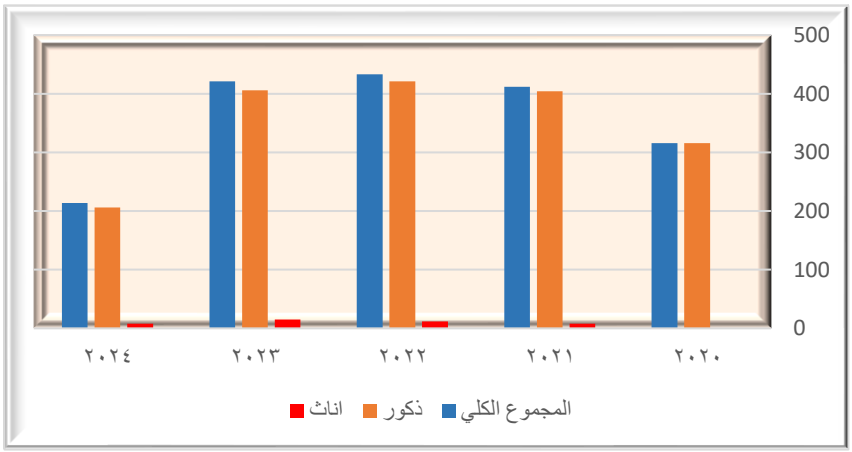

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٢)

رابعاً: التوزيع النسبي لظاهرة تعاطي المخدرات حسب الحالة التعليمية والاجتماعية : يتضح من الجدول (٣) والشكل (٢) ان هنالك تباين في التوزيع النسبي للمتعاطين حسب الحالة التعليمية والاجتماعية فالحالة التعليمية تم تقسيمها الى ثلاث فئات الفئة الأولى المتعاطين الاميين ففي سنة ٢٠٢٠ بلغ عدد المتعاطين الاميين ٧٠٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٧٥٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ٨٠٪ وفي سنة ٢٠٢٣

بلغت ٨٥٪ وفي سنة ٢٠٢٤ بلغت ٨٥٪, الفئة الثانية المتعاطين يجيدون القراءة والكتابة ففي سنة ٢٠٢٠ بلغت اعداد المتعاطين الذين يجيدون القراءة والكتابة ٢٥٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٢٠٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ١٨٪ وفي سنة ٢٠٢٣ بلغت ١٠٪ وفي سنة ٢٠٢٤ بلغت ١٠٪, الفئة الثالثة هم الطلبة المتعاطين فبلغت اعداد الطلبة المتعاطين في السنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ ٥٪ اما في سنة ٢٠٢٢ بلغت حوالي ٢٪ من الطلبة المتعاطين, اما الحالة الاجتماعية فتم ايضاً تقسيمها الى ثلاث فئات هي: الفئة الأولى هما المتعاطين المتزوجين ففي سنة ٢٠٢٠ بلغت اعداد المتعاطين المتزوجين ٧٠٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٧٥٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ٧٧٪ وفي سنة ٢٠٢٣ بلغت ٨٠٪ وفي سنة ٢٠٢٤ بلغت ٨٥٪, الفئة الثانية هم المتعاطين الغير المتزوجين ففي سنة ٢٠٢٠ بلغت اعداد المتعاطين الغير المتزوجين ٢٠٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٢٥٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ١٣٪ وفي سنة ٢٠٢٣ بلغت ١٠٪ وفي سنة ٢٠٢٤ بلغت ١٥٪, الفئة الثالثة هم المتعاطين المنفصلين ففي سنة ٢٠٢٠ بلغت اعداد المتعاطين المنفصلين ١٠٪ وفي سنة ٢٠٢١ بلغت ٥٪ وفي سنة ٢٠٢٢ بلغت ٧٪ وفي سنة ٢٠٢٣ بلغت ١٠٪ وفي سنة ٢٠٢٤ بلغت ٥٪. نستنتج من ذلك ان نسبة التعاطي المخدرات تزداد لدى الاميين والمتزوجين وهذا يعود الى مجموعة من العوامل منها قلة فرص التعليم، الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، نقص الوعي، وتحديات الحياة الزوجية.

السنوات	الحالة التعليمية			الحالة الاجتماعية		
	امي	يجيد القراءة والكتابة	طالب	متزوج	غير متزوج	منفصل
٢٠٢٠	٧٠٪	٢٥٪	٥٪	٧٠٪	٢٠٪	١٠٪
٢٠٢١	٧٥٪	٢٠٪	٥٪	٧٥٪	٢٥٪	٥٪
٢٠٢٢	٨٠٪	١٨٪	٢٪	٧٧٪	١٣٪	٧٪

٢٠٢٣	٨٥٪	١٠٪	٥٪	٨٠٪	١٠٪	١٠٪
٢٠٢٤	٨٥٪	١٠٪	٥٪	٨٥٪	١٥٪	٥٪

جدول (٣) التوزيع النسبي لأعداد المتعاطين حسب الحالة التعليمية والاجتماعية (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

المصدر: بالاعتماد على دوائر محافظة النجف، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٤.

شكل (٢) التوزيع النسبي لأعداد المتعاطين حسب الحالة التعليمية والاجتماعية

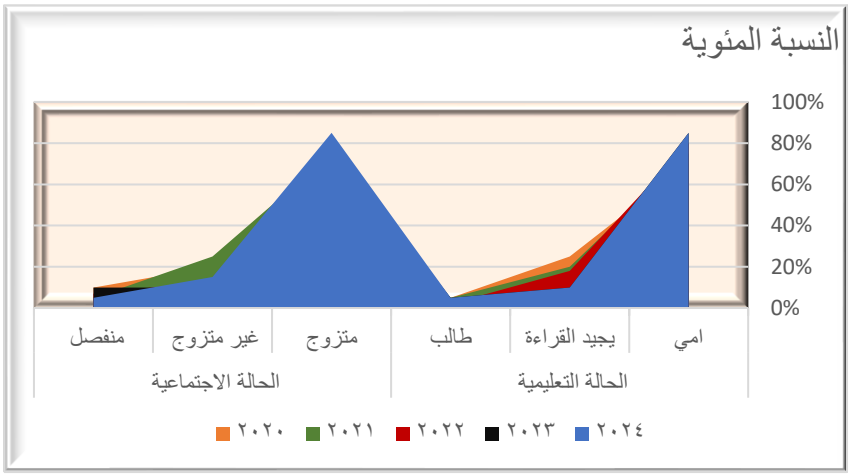

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٣)

خامساً: أنواع المخدرات الأكثر انتشاراً في محافظة النجف : الكريستال: يسمى بالكريستال ميث او الشبو ويتم تصنيعه بشكل صناعي ويشبه بلورات شفافة أو بيضاء قريبة من شكل البلورات الزجاجية صورة (١) ، وهذا هو السبب في تسميته بالكريستال، ويُعد من أخطر المخدرات المنشطة، حيث له تأثيرات شديدة وقوية على الجهاز العصبي المركزي ويمكن أن يؤدي إلى الإدمان السريع والمشاكل الصحية والجسيمة، ويتبين من الجدول (٤) ان نسبة الكريستال في شباط من سنة ٢٠٢٠ بلغت حوالي ٥٣٥ غرام , وفي شهر كانون الثاني من سنة ٢٠٢١ بلغت حوالي ٤٥٥ غرام, وفي شهر اذار من سنة ٢٠٢٢ بلغت حوالي ٢٨ غرام , وفي شهر كانون الأول من سنة ٢٠٢٣ بلغت حوالي ٢٥٠ غرام ,وفي شهر تشرين الثاني من سنة ٢٠٢٤ بلغت حوالي ٤٢ غرام.

صورة (٥) مخدر الكريستال ميث او الشبو

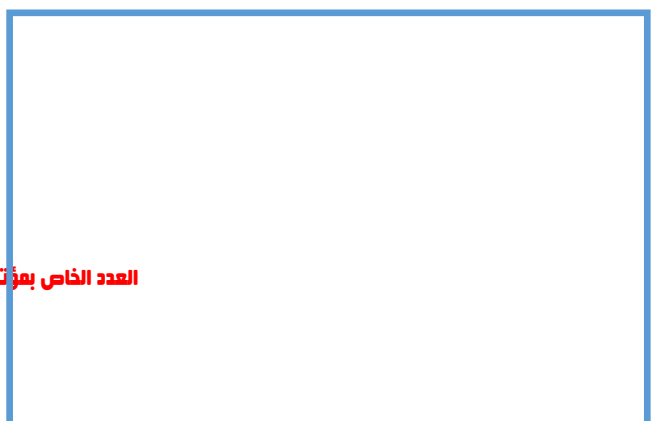

المصدر: بالاعتماد على مواقع الانترنيت

جدول (٤) نسبة مادتي الكريستال وحبوب الكبتاجون في محافظة النجف (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

السنوات	الكريستال	كبتاجون
٢٠٢٠/ ٢ /٣	٥٣٥ غرام	٦٠٠٠حبة
٢٠٢١/١/٦	٤٥٥غرام	١٧٠٠حبة
٢٠٢٢ /٣/٢	٢٨غرام	١٠٠٠٠حبة
٢٠٢٣/١٢/٧	٢٥٠ غرام	٤٠٠ حبة
٢٠٢٤/١١/١٠	٤٢ غرام	٧٧٠ حبة

١- الكبتاجون: وهو مخدر منشط يتم تصنيعه من مادة الفينيثيلين، التي تعتبر من المنبهات التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي ويُعرف الكبتاجون أحيانًا باسم حبوب الطاقة أو حبوب الفرح، ولكن بسبب تأثيراته القوية، أصبح يُستخدم بشكل واسع كمخدر غير قانوني في العديد من المناطق صورة (٢) ويتبين من الجدول (٤) ان نسبة الكبتاجون في شباط من سنة ٢٠٢٠ بلغت حوالي ٦٠٠٠ حبة, وفي شهر كانون الثاني من سنة ٢٠٢١ بلغت حوالي ١٧٠٠ حبة, وفي شهر اذار من سنة ٢٠٢٢ بلغت حوالي

. . . . ١حبة , وفي شهر كانون الأول من سنة ٢٠٢٣ بلغت حوالي . . ٤ حبة, وفي شهر تشرين الثاني من سنة ٢٠٢٤ بلغت حوالي ٧٧٠ حبة.

صورة (٢) حبوب الكبتاجون

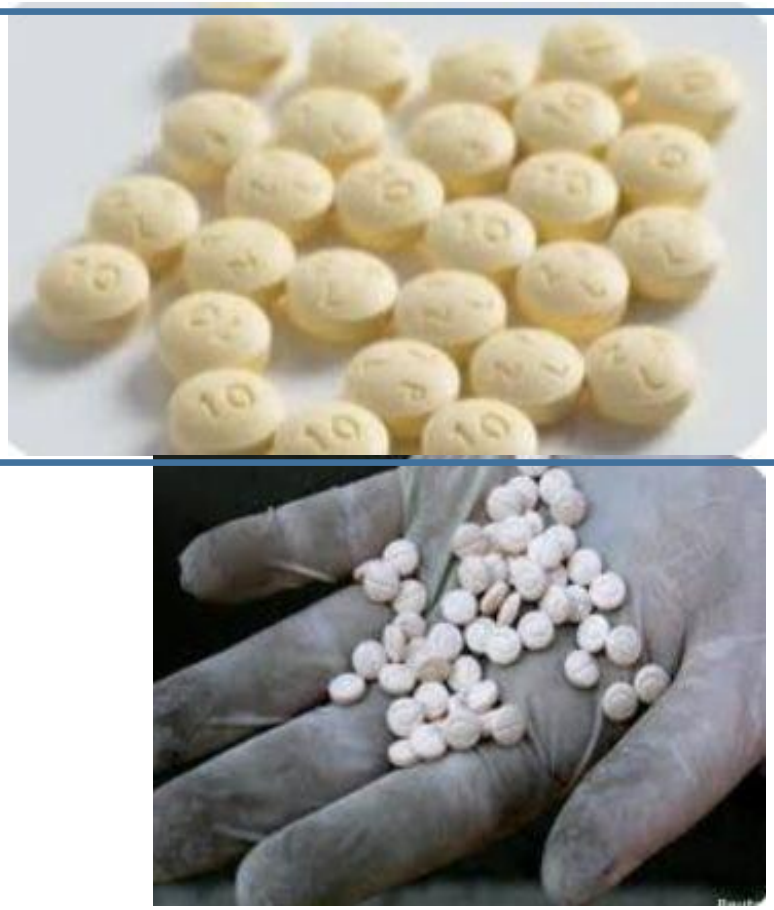

المصدر: بالاعتماد على مواقع الانترنيت

سـادسـاً: العقوبات القانونية الخاصـة بالاتجار والمتعاطين بالمخدرات في محافظة النجف : قد عاقب المشرع العراقي على جريمة تعاطي والاتجار بالمخدرات في المواد التالية: نصت المادة (٢٧) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٧ نصـت على انه يعاقب بالإعدام او السـجن المؤبد كل من ارتكب أحد الأفعال الاتية: اسـتورد او جلب او صـدر مواد مخدرة او مؤثرات عقلية او كيميائية بقصـد المتاجرة بها في غير الأحوال التي اجازها القانون, اما المادة (٢٨) نصـت انه يعاقب بالسـجن المؤبد او المؤقت وبغرامة لا تقل عن عشـرة ملايين دينار ولا تزيد على ثلاثين مليون دينار كل من ارتكب أحد

الأفعال الاتية: حاز او اشـــترى او باع او تملك مواد مخدرة او مؤثرات عقلية او كيميائية او ســـلمها او نقلها او تبادل فيها او صـرفها باي صـفة او توسـط في شـيء من ذلك بقصـد المتاجرة بها باي صـورة وذلك في غير الأحوال التي اجازها القانون, اما المادة (٣٢) نصـــت على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سـنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سـنوات وبغرامة لا تقل عن خمسـة ملايين دينار ولا تزيد على عشـرة ملايين دينار كل من استورد او أنتج او صنع او حاز او اشترى مواد مخدرة او مؤثرات عقلية او زرع نباتا من النباتات التي تنتج مواد مخدرة او اشـتراها بقصـد التعاطي[٤]. من خلال الجدول (٥) تبين ان مجموع تجار المخـدرات بـالعراق بلغـت حوالي (٦١٥٠٠ متهم) بينمـا بـالنجف بلغـت حوالي (٥٢٣١ متهم) بينمـا عـدد المحكومين عليهم بالســجن بلغت حوالي (٢٠٣٩ ســجين) وهذه الأرقام لا تشــير الى العدد الحقيقي للمتاجرين بالمخدرات لان ظاهرة المخدرات شـملت كافة الوحدات الإدارية لمحافظة النجف مما هدد امن وســلامة افراد المجتمع النجفي بســبب تدني مكافحة وضــبط ممن يتعاطون ويتاجرون بالمخدرات مما اصـبح دخولها لمحافظة وتعاطيها امراً سـهلاً نظراً لعدم ضـبط المناطق الحدودية لدول المجاورة للعراق وهذا يعود الى تدني الواقع الأمني في الوقت الحالي وظهور العديد من المشاكل الاجتماعية بسبب قلة فرص العمل وتدني المستوى الاقتصادي والشعور بالضغط النفسي أدى بهؤلاء الشباب لتعاطي المخدرات فضلا عن عدم وجود تشريعات قانونية تصدر احكاماً وعقوبات قاسية بحق من يتعاطى ويتاجر بالمخدرات مما أدى الى انتشار هذه الافة الخطيرة بين شبابنا.

السنوات	اعـــــداد المتهمين بتجارة المخـدرات بالعراق	اعـــــداد المتهمين بتجارة المخـدرات بالنجف	عـــدد المحكومين	النسبة المئوية
٢٠٢٠	٧٥٠٠	٦٤٥	٢٤٠	٪١٢
٢٠٢١	١٢ الف	١٨٢٠	٣٩٦	٪١٩
٢٠٢٢	١٧الف	١١٥٦	٦٣٠	٪٣١

٢٠٢٣	١٤ الف	٧٨٧	٣١٣	١٥٪
٢٠٢٤	١١الف	٨٢٣	٤٦٠	٢٣٪
المجموع	٦١٥٠٠	٥٢٣١	٢٠٣٩	١٠٠٪

جدول (٥) اعداد المتهمين بتجارة المخدرات بالعراق والنجف (٢٠٢٠- ٢٠٢٤)

المصدر: بالاعتماد على: ١- على دوائر محافظة النجف، بيانات غير منشورة, ٢٠٢٤, ٢- موقع وزارة الداخلية العراقية

سابعاً: المعالجات والحلول للقضاء على افة المخدرات في محافظة النجف : تُعتبر مشكلة المخدرات في النجف واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع النجفي، وتستدعي حلولًا شاملة ومتعددة الأبعاد، من أجل القضاء على آفة المخدرات بشكل فعال، وهنالك بعض المعالجات والحلول التي يمكن تطبيقها في محافظة النجف هي:

١- التثقيف المدرسي والجامعي: يجب توفير برامج توعية حول المخدرات في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات لتعريف الطلبة بالمخاطر الصحية والاجتماعية التي تسببها المخدرات.

٢- البرامج الإعلامية: إطلاق حملات إعلامية واسعة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وكذلك منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لرفع الوعي حول تأثير المخدرات على الفرد والمجتمع.

٣- إنشاء مراكز علاجية متخصصة: تعزيز خدمات العلاج وإعادة التأهيل للمدمنين عن طريق إنشاء مراكز طبية متخصصة لتقديم الدعم النفسي والعلاج الطبي.

٤- العلاج النفسي والسلوكي: تطوير برامج العلاج النفسي والسلوكي لمساعدة المدمنين على التكيف مع الحياة بدون مخدرات، بالإضافة إلى توفير الدعم الاجتماعي لهم.

٥- الوقاية من الانتكاسة: توفير برامج متابعة وخدمات دعم مستمرة للمتعاطين لحفاظ على تعافيهم بعد العلاج.

٦- تحديث القوانين الخاصة بالمخدرات: تعزيز وتطوير التشريعات التي تحارب تجارة المخدرات وتعاقب بشكل صارم على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الغير القانوني.

٧- الرقابة على الحدود: تكثيف المراقبة على الحدود لمنع دخول المخدرات إلى العراق، خصوصًا عبر الطرق البرية والبحرية والجوية.

٨- التعاون مع المنظمات الدولية: التعاون مع منظمات مثل الأمم المتحدة وبرنامج مكافحة المخدرات في تعزيز الجهود للحد من انتشار المخدرات عبر تنفيذ برامج تدريبية وتوفير الدعم الفني.

٩- التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة: تعزيز التعاون مع إيران وسوريا وتركيا للحد من تهريب المخدرات عبر الحدود المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة شبكات تهريب المخدرات.

١٠- استخدام التكنولوجيا في المراقبة: الاستفادة من تقنيات المراقبة الحديثة مثل الأقمار الصناعية، والطائرات دون طيار (الدرونز) لتعقب شبكات تهريب المخدرات.

١١- التحليل البيولوجي والمختبرات المتطورة: تطوير المختبرات لتسريع وتيرة الكشف عن المخدرات باستخدام تقنيات حديثة مثل التحليل الجيني والكيميائي لتحديد المركبات المخدرة.

١٢- دعم الشباب والأطفال: التركيز على توفير فرص تعليمية ورياضية للشباب من الطبقات الاجتماعية الضعيفة لمنعهم من الوقوع في فخ المخدرات.

١٣- الاستماع إلى الأسر والمجتمعات المحلية: بناء شبكات دعم للمجتمعات المحلية والأسر التي تعاني من هذه المشكلة، وتوفير الدعم النفسي والتدريب على كيفية التعامل مع هذه القضايا.

١٤- إيجاد فرص عمل: العمل على تخفيض معدلات البطالة والفقر من خلال تنفيذ برامج اقتصادية توفر فرص عمل للشباب، حيث أن ارتفاع معدلات الفقر يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة تعاطي المخدرات.

١٥- تطوير المشاريع الاقتصادية الصغيرة: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في المناطق الأكثر تضررًا بالمخدرات.

١٦- تفعيل دور رجال الدين والشيوخ: يمكن للمؤسسات الدينية، وخاصة في المدن المقدسة مثل النجف، أن تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز المواطنين على الوقوف ضد تجارة المخدرات ويمكن للخطباء تقديم نصائح دينية حول الآثار السلبية للمخدرات على الأفراد والمجتمع.

١٧- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية: إذا كان هناك فساد في هيكل الأجهزة الأمنية المسؤولة عن مكافحة المخدرات، يجب العمل على إعادة هيكلة هذه الأجهزة بشكل جذري، مع إبعاد العناصر المتورطة في الترويج للمخدرات.

١٩- تشديد العقوبات: يجب أن تكون هناك عقوبات رادعة لمن يثبت تورطه في تجارة المخدرات أو في تسهيل دخولها إلى السوق المحلية، خاصة إذا كانت جهات رسمية متورطة.

عندما تكون الجهات المسؤولة عن مكافحة المخدرات متورطة في التجارة هذا يتطلب مواجهات جادة مع الفساد من خلال عدة محاور: محاسبة صارمة، تعزيز الشفافية، وتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية تعزيز دور المجتمع المحلي والإعلام لخلق ضغط مجتمعي يؤثر على المسؤولين، كما أن الإصلاحات الهيكلية في الأجهزة الأمنية والقضائية ضرورية لاستعادة ثقة المجتمع والحد من تأثير الفساد وبالتالي يمكن القضاء على افة المخدرات سواء كانت بالعراق او بالنجف.

ثامناً: التوصيات :

١- إعادة النظر بالعقوبة الواردة بالمادة ٣٢ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لضالة العقوبة سواء كان الحبس او الغرامة قياساً للجرائم المبينة فيها وهي الاحراز والشراء والبيع او تملك لمواد مخدرة او مؤثرات عقلية.

٢- ضرورة ادخال مادة الجرائم الناشئة عن المخدرات والمؤثرات العقلية كمنهج دراسي يضاف الى مادة العقوبات القسم الخاص في كليات القانون وخاصة ان الفئة التي تتعاطي المخدرات هي ضمن الفئات العمرية لطلبة الكليات.

٣- نرى ضرورة اشراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية بعضوية الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية المشكلة بالمادة ٣ اولاً من القانون لأهمية هاتين الوزارتين من حيث عدد الطلبة فيها وهم من يجب تحصينهم من هذه الافة الخطيرة.

٤- توزيع المخافر الحدودية بشكل مكثف على طول الحدود البرية مع الدول المجاورة بما يمنع دخول هذه الافة.

٥- الإفادة من دور شيوخ القبائل والعشائر وتأثيرهم الكبير في البيئة الريفية التي تقل فيها فرص وصول الجهات الداعمة للتوعية والإرشاد والسعي لإقامة ندوات توعية بالتعاون مع الجهات المنفذة.

٦- تفعيل دور المرشد النفسي ومجالس الإباء وتقوية روابط التواصل مع العوائل ووضع برامج في الارشاد الاسري للوصول الى الفرد المتعاطي.

٧- تنظيم ندوات ومحاضرات توعوية من المتخصصين في وزارة الداخلية ووزارة الصحة في الجامعات والمدارس وتغطيتها اعلامياً.

٨- انتاج برامج توعوية حوارية ودرامية وفنية في القنوات العراقية والاذاعات للتوعية حول مخاطر ظاهرة تعاطي المخدرات.

٩- اجراء فحص طبي عن المخدرات بشكل دوري لطلبة الكليات والمدارس وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة.

تاسعاً: قائمة المراجع والمصادر :

١- بوحوش، عمار ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠١.

٢- جريدة الوقائع العراقية، قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٧، العدد٤٤٤٦، ٢٠١٧.

٣- الحســناوي، جواد كاظم، التغيرات الديموغرافية وأثرها في ظاهرة جريمة المخدرات في مدينة النجف، مجلة الكلية الإسلامية، العدد ٧٢، الجزء الأول.

٤- مظلوم، محمد جمال، الاتجارة بالمخدرات، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية، الرياض، ٢٠١٢

[1] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠١، ص٩٠.

[2] – محمد جمال مظلوم، الاتجارة بالمخدرات، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية، الرياض، ٢٠١٢، ص٧

[3] – جواد كاظم الحسناوي، التغيرات الديموغرافية وأثرها في ظاهرة جريمة المخدرات في مدينة النجف، مجلة الكلية الإسلامية، العدد ٧٢، الجزء الأول، ص١٩٨

* – لم يتم ذكر اسم الدائرة المزودة بالبيانات لحساسية الموضوع.

[4] – جريدة الوقائع العراقية، قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٧، العدد٤٤٤٦، ٢٠١٧، ص١٧-٢٠.